

استراتيجية التحوط في جنوب شرق آسيا: مقارنة لفهم استجابات الدول الإقليمية في ظل التنافس

الأمريكي-الصيني

Hedging Strategy in Southeast Asia: An Approach to Understanding Regional States Responses amid U.S–China Rivalry

أسماء باهي¹

¹ جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية،

asma.rim.bahi@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/10/15

تاريخ القبول: 2025/10/03

تاريخ الاستلام: 2025/07/25

ملخص: يشهد النظام الدولي تحولا في توازن القوى، فرض على الولايات المتحدة الدخول في تنافس استراتيجي متصاعد مع الصين، لا سيما في منطقة جنوب شرق آسيا التي تُعد مسرحا محوريا لهذا الصراع على النفوذ والهيمنة الإقليمية، حيث تسعى فيه الصين لترسيخ مكانتها كقوة رائدة في محيطها الآسيوي.

وسط هذا التنافس، تجد دول جنوب شرق آسيا نفسها أمام تحد مزدوج يتمثل في الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوتين العظميين، وتفادي الانحياز الصريح لأي منهما، وتهدف هذه الورقة إلى تحليل الاستراتيجية التي تعتمد عليها هذه الدول للتعامل مع التنافس الأمريكي-الصيني، مسلطة الضوء على الكيفية التي توظف بها هذه الدول سياسة التحوط لتحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية، دون المساس باستقلاليتها الاستراتيجية.

كلمات مفتاحية: جنوب شرق آسيا؛ استراتيجية التحوط؛ الصين؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ التنافس.

Abstract: The international system is experiencing a shift in the balance of power, which has compelled the United States to engage in an escalating strategic competition with China, particularly in Southeast Asia—a region that has become a central stage for the struggle over regional influence and dominance. Amid this rivalry, Southeast Asian countries face a dual challenge: maintaining balanced relations with both major powers while avoiding clear alignment with either side.

This paper aims to analyze the strategy adopted by these countries to navigate the U.S.–China competition, with a focus on how they employ hedging

policies to secure their economic and security interests without compromising their strategic independence.

Keywords: Southeast Asia; hedging strategy; China; United States; competition.

المؤلف المرسل: أسماء باهي، asma.rim.bahi@gmail.com

مقدمة:

يعد التحوط الاستراتيجي من أكثر المفاهيم إثارة للجدل بسبب طابعه الانتهازي وصعوبة رصده، إذ لا تعترف الدول غالباً باستخدامه رغم لجوئها إليه في ظل غياب اليقين في النظام الدولي، ويبرز هذا السلوك بوضوح في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تواجه الدول ضغوطاً متزايدة نتيجة احتدام التنافس بين الصين الصاعدة والولايات المتحدة المتراجعة.

في هذا السياق، أصبحت المنطقة مسرحاً لصراع نفوذ استراتيجي، إذ تسعى الصين إلى توسيع حضورها الاقتصادي والسياسي، بينما تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على موقعها، وفي ظل هذا الغموض، تبنّت دول جنوب شرق آسيا سياسات تحوط تهدف إلى موازنة العلاقات مع القوتين وتفادي الانحياز.

يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم التحوط الاستراتيجي وتفسير كيف توظفه دول جنوب شرق آسيا للتعامل مع التحديات الناشئة عن التنافس الأميركي-الصيني، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والأمنية والثقافية، ودوره في تحقيق قدر من الاستقرار والمرونة في بيئة إقليمية شديدة التقلب.

بناءً على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن لدول جنوب شرق آسيا أن تتبنى استراتيجية تحوط فعالة للتعامل مع التنافس المتزايد بين الصين والولايات المتحدة في المنطقة؟

الفرضية: كلما زاد التنافس بين الصين والولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، زادت حاجة دول المنطقة إلى تبني استراتيجية تحوط تمكنها من تحقيق مصالحها الوطنية دون الانحياز الكامل لأي من القوتين.

المنهجية: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوما بالمنهج المقارن لتبيان أوجه التشابه والاختلاف في استراتيجيات التحوط بين بعض دول جنوب شرق آسيا في ظل التنافس الصيني-الأمريكي.

أولاً: التحوط الاستراتيجي في أدبيات العلاقات الدولية

1. مفهوم التحوط الاستراتيجي:

التحوط يرجع بأصله الى الاقتصاد في نظرية التمويل، حيث تقوم الدول والشركات والأفراد بتعويض المخاطر المالية الناجمة عن تحركات الأسعار السلبية لاستثماراتهم بتعويضها باستراتيجيات استثمارية معاكسة في الوقت نفسه، وتجمع هذه الاستراتيجية بين المخاطر والمنافع، حيث تفوق الفوائد (المكاسب) المخاطر (الخسائر)، وبناء عليه نقول إن التحوط من مخاطر المخاطر يمكن تعريفه بشكل أساسي كاستراتيجية لإدارة المخاطر.

يقوم المستثمرون بتطبيق استراتيجية التحوط لهدفين هما التأمين ضد انخفاض أسعار سوق الأوراق المالية في القطاع المالي، ولتوليد عوائد إيجابية، وفي القطاع السياسي كذلك لتلخص الأداة الحاسمة للمتحوط في المشاركة السياسية والاقتصادية المباشرة، بالتالي يقلل المتحوط من خطر التهديد الأمني الكبير من جهة، ومن جهة أخرى ومن خلال استراتيجية التحوط الشاملة، يمكن للقوى الصغيرة أن تحني فوائد اقتصادية وأمنية، مع الحفاظ على علاقات وثيقة مع الدول الأخرى، أي يمكن للمتحوط أن يتبع كلا من خيارى "الحد من المخاطر" و"تعظيم الفوائد" ضمن استراتيجية واحدة.¹

يعرف الباحث الماليزي "شانغ كويك (Cheng-Chwee Kuik)"، التحوط باعتباره السلوك الذي تنتهجه الدول بحثاً عن تأمينها في ظل مواقف تتسم بعدم اليقين وبالمخاطر العالية، حيث تتجنب الدولة العقلانية التي تتوسط تنافس القوى الكبرى الانحياز إلى أحد الجانبين، وتقوم بتحضير تدابير معاكسة في مواجهة هذه القوى المتنافسة للحصول على موقف احتياطي.²

بالتالي نفهم بأن التحوط سلوك تسعى فيه دولة ما إلى التعامل مع المخاطر الغير مؤكدة، من خلال اتباع خيارات سياسية متعددة ومتناقضة في ذات الوقت، تهدف إلى إنتاج تأثيرات متضادة بشكل متبادل. كما تتطلب استراتيجية التحوط الجمع بين السياسات والأساليب من مختلف مجالات السياسة فهي لا تقتصر على أحد الأبعاد السياسية الدبلوماسية أو الأمنية أو الاقتصادية، وذلك من أجل

الاستعداد بشكل مناسب لتخفيف المخاطر وتعظيم العوائد بطريقة شاملة،³ وللحفاظ على الغموض تتطلب الاستراتيجية أيضا الكثير من التعديلات السريعة، ويتم ذلك من خلال تجنب الالتزامات طويلة الأجل حتى لا تضطر إلى اتخاذ خيار الانحياز، ففي حين أن الانحياز مع قوة عظمى قد يوفر التأمين، يبقى التوقع المحتمل لنتيجة هذا الانحياز هو تقليل عملية صنع القرار المستقلة للدولة المنحازة، وبذلك يمكن القول عن التحوط بأنه استراتيجية ديناميكية شديدة الحركة والتغير.⁴

وبسبب هذه الديناميكية يبقى التحوط ذا مفهوم ضبابي يفتقر إلى تعريف دقيق، لكن يحدد "يورغن هاك" "Jürgen Haacke" أربعة مفاهيم متميزة لهذا المصطلح تتمثل فيما يلي:

- التحوط هو استجابة للمخاطر المتوقعة، وذلك في ظل معرفة نقاط الضعف الاستراتيجية والاقتصادية للدولة.
- التحوط خيار تستخدمه القوى الصغيرة والمتوسطة لإدارة علاقاتها مع تنافس القوى الكبرى في منطقتها.
- التحوط وسيلة للتعامل مع المخاطر الناجمة عن خيارات التحالف مع القوى الكبرى.
- التحوط يعرف باعتباره نهجا مختلفا للسياسة.⁵

تهدف الدول من خلال استراتيجية التحوط الى تحقيق أعظم الفوائد الاقتصادية وتحديث مقدراتها العسكرية، وكسب حرية أكبر في سياستها الخارجية،⁶ لذلك يمكن القول بأنه سياسة تنتهجها الدول لتقليل المخاطر والمخاوف الناجمة عن المنافسة أو التهديدات من قوى كبرى، من خلال الاستراتيجيات المتناقضة والقابلة للتغيير بسرعة، والتي تمكنها من التعامل مع هذه المخاطر بتحقيق توازن بين تعميق العلاقات مع قوة معينة، وفي الوقت نفسه تجنب الانحياز التام لها.

بالتالي وبالنظر الى التعريفات المتعددة التي تعرف التحوط كاستراتيجية متناسقة ومصممة بشكل جيد، يرى " شانغ كويك" بأنه سلوك غريزي يسود في ظل ظروف عالية المخاطر وبها عدم يقين شديد، أي عندما تكون المخاطر حقيقية، ومنه في ظل هذه الظروف تقوم الدول بالتحوط.⁷

• نحو نظرية قائمة للتحوط في العلاقات الدولية

يتم تعريف نظرية التحوط الاستراتيجي بأنها: مجموعة من استراتيجيات التخطيط والاحتمالات لتجنب الظروف التي لا تستطيع فيها الدولة أن تقرر وتختار سياساتها، بالتالي تستخدم لتجنب المواجهة

وتعظيم الفوائد مع عدم الانحياز، وتساعد نظرية التحوط الدولة بحيث تتسبب في زيادة العلاقات بين الدول التحوطية مما يقلل من احتمالية التوجه للعسكرة، فهو سياسة الدولة ضد دولة أخرى من خلال الموازنة والمشاركة لتقليل عدم اليقين والمخاطر، تدور هذه السياسة في الأساس حول محاولة معرفة نية الدول الأخرى بدلا من توقع أفعالها،⁸ ويصف "تيسمان وولف" أربعة افتراضات لنظرية التحوط الاستراتيجي كالتالي:

- 1 . تحتاج الدولة إلى تحسين أدواتها التنافسية بخلاف المواجهة العسكرية مع الدول الأخرى وتحسين الحالة الاقتصادية وتوفير السلع العامة.
- 2 . تجنب المواجهة المباشرة مع دولة يجب أن تكون بمثابة تحوط ويجب أن تصبح جزءا من التحالفات العسكرية ضد تلك الدولة، ويسمى هذا التوازن الخارجي، كما يجب على الدولة التي تقوم بالتحوط ضد الدول الأخرى أن تزيد من ترسانتها العسكرية وأن تجعل نفسها قوية من وجهة نظر عسكرية ويسمى هذا التوازن الداخلي.
- 3 . التحوط الاستراتيجي هو استراتيجية على أعلى مستوى من الحكومة لأنها تعالج القضايا المتعلقة بالأمن القومي للدولة التحوطية.
- 4 . يجب على الدول المتحولة تقبل العواقب المتعلقة بالتكاليف المحلية والدولية كجزء من الاستراتيجية.

ممارساتها طُرحت "استراتيجية التحوط - Hedging Strategy" كخيار إضافي أمام الفاعل الدولي، إضافة لخيار "التوازن الناعم" و"التوازن الصلب" سواء بطابع صراعي أو تعاوني، وكذلك خيار آخر وهو التحالفاتي المعروف بـ "مسايرة الركب" أي الاعتماد المفرط على حليف أكبر وأقوى.

وبإشارتنا إلى طابع الممارساتية فإننا بذلك نسلم بأسبقية ظهور المصطلح أو الاستراتيجية كحالة ميزت سلوك الدول في أوضاع وأوقات معينة كظاهرة وسلوك فعلي، فهناك من اعتبر "سياسة الاسترضاء" التي قامت بها كل من بريطانيا وفرنسا تجاه ألمانيا النازية، إرهاب وأحد مظاهر التحوط القديمة، حين قامت بسياسة ثنائية المسار أو ما عرف بـ "سياسة الدرين التوأم - Twin-track Policy"، رغم أن هذه السياسة اعتبرت من بين الأسباب التي أسهمت بشكل ما في اندلاع الحرب العالمية الثانية.⁹

ويوجز "أيمن إبراهيم الدسوقي"، فلسفة نظرية التحوط والعنصر الأساسي لفهم هذه الاستراتيجية المختلطة هو أن الدولة المتحوطة تحاول أساسا تقليل تهديدات استقرارها والبقاء في عالم فوضوي، وتأمين وضعها النسبي وليس تغييره".¹⁰

● ميكانيكية التحوط الاستراتيجي:

تعتمد عملية التحوط على ميكانيزم التوازن، إذ تبدأ الدولة المتحوطة بتفعيل خاصية "التوازن الناعم- Soft Balancing" وذلك عبر التقرب من الفاعل في المجتمع الدولي الذي تراه الدولة يشكل خطرا عليها وعلى مصالحها أو مصدرا للتهديد، وذلك عبر تكثيف التعاون لتفادي الصراع وبالتالي ضمان عدم الاضرار بها وبمصلحتها، وفي الوقت ذاته يتم تفعيل "التوازن الصلب- Hard Balancing"، من خلال قيام الدولة المتحوطة بنسج علاقات وتحالفات مع قوى أخرى موازنة ومنافسة وعدوة للدولة التي تم تفعيل خاصية التوازن الناعم معها، أي الدولة المهددة للدولة الحالية، إضافة إلى عمل الدولة المتحوطة على زيادة قدراتها بمختلف أبعادها.¹¹

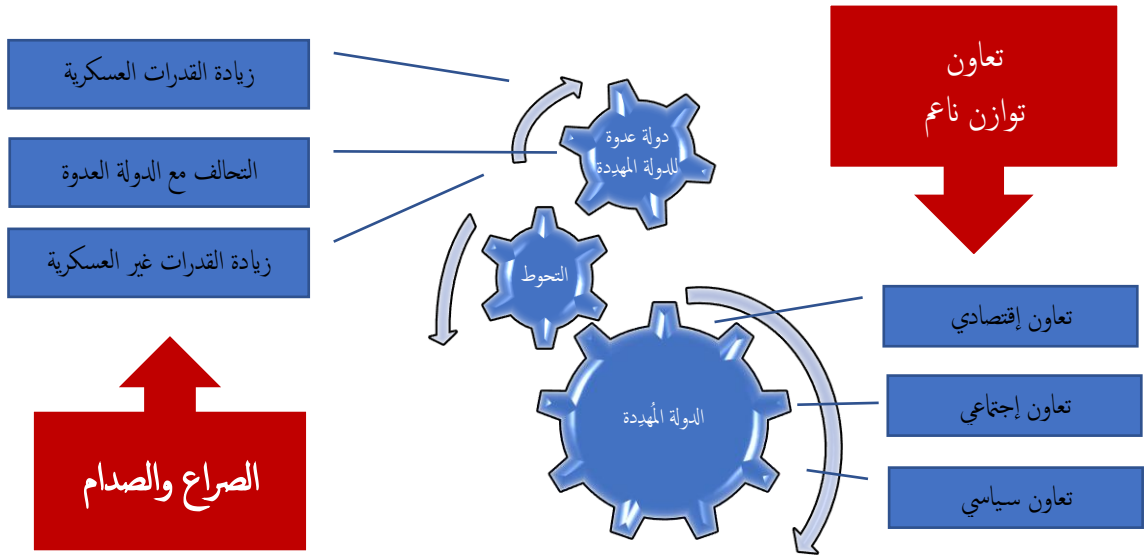
على هذا الأساس يمكن القول بأن نظرية التحوط لا تقصي المفاهيم المشابهة بل هي وضعية استراتيجية متأرجحة البين حيث تستغل خصوصية كل حالة، بمعنى أنه لا يشبه الشكل التقليدي لعلاقات الصراع والتحالف إبان الحرب الباردة بل هو طرح حديث استباقي أكثر من المفاهيم التقليدية، حيث أن التحوط نابع من حالة الخوف من التهديدات المفاجئة والغير المتوقعة.

ورغم خاصية التركيب والجمع بين الأضداد فيها، إلا أن فلسفة التحوط تعتمد أيضا على الجمع بين منهجيتين متضادتين، فبالقدر الذي تمزج فيه بين الصراع والتعاون وهما على طرفي نقيض، تستعمل خاصية المزج والمواءمة بإدخال التفكيك والعزل، إذ تعتمد على خاصية الفصل بين القضايا وتعدد الأهداف والشركاء، وهذا من باب تفادي الحلول الوحيدة، واكتساب التنوع في الفرص.¹²

وفي ذات السياق ولتمييز التحوط عن باقي الوضعيات المشابهة وذات الصلة به، نرصد معايير وشروط يجب استيفائها لنجاح استراتيجية التحوط وهي كالتالي:

- الرفع من القدرة الاستغلالية للموارد وتطوير المستوى العسكري والاقتصادي؛
- امتلاك الأرصادة الاستراتيجية؛
- تبديل نهج التوازن التقليدي المباشر تجاه الدولة المهددة؛ وتدشين علاقات تعاونية معها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛
- الانطلاق في سياسة التحوط يكون من محور مركزي متمثل في الحكومات، والاستعداد لتقبل وتحمل أعباء وتبعات هذه العملية.¹³

الشكل رقم 01: آليات الدولة المتحولة في التعامل مع التهديدات الخارجية (نموذج تحليلي لأدوات التحوط الاستراتيجي)



المصدر: من اعداد الباحثة

يصف "مديروس - Medeiros" التحوط بأنه استراتيجية تأمين جيوبوليتيكي للدولة، انطلاقاً من افتراضات النظرية الواقعية، التي تركز على قيمة القوة في العلاقات الدولية كعنصر ثابت، إضافة إلى إقرارها

بفوضوية النظام الدولي، واحتمالية هشاشة التحالفات في ضمان أمن الدولة ومصالحها، وبالتالي عدم ثبات موازين القوة سواء بضعف الحلفاء المفاجئ أو انتصار الأعداء أو امتلاك قوة جديدة يجعل الدولة متوجسة من التغييرات المفاجئة، وبالتالي تضع الدول المتحولة نفسها في موقع ديناميكي قابل للتحويل في أية لحظة،¹⁴ وانطلاقاً من ذلك، يصبح من الضروري تمييز التحوط عن باقي الاستراتيجيات المشابهة، من حيث الخلفية النظرية والمنطق الذي يحكم سلوك الدول في تبني كل منها.

2.1 تمييز التحوط (Hedging) عن التوازن (Balancing) ومسايرة الركب

(Bandwagoning)

تمييز التحوط عن التوازن ومسايرة الركب أمر معقد، وذلك نظراً للغموض والتعقيد والتناقض الذي تتميز به استراتيجية التحوط عن غيرها، يرى ستيفن والت (Stephen Walt) بأن التوازن هو "التحالف ضد تهديد سائد"، فالتهديد الناجم عن عدم تكافؤ القوة تستجيب له الدول الضعيفة بالسعي إلى بناء تحالفات دفاعية جماعية، وتطوير وتقوية ترسانتها العسكرية.

تعتمد الدول في اختيارها للقوة التي ستتحالف معها على تصوراتها وتوقعاتها لدرجة التهديد المحتمل، لذلك من غير الواضح مع من ستتحالف الدول الضعيفة في حالة اختيارها لاستراتيجية التوازن، فالمعيار ليس حجم الدولة، وإنما تصور الخطر من الدولة الأخرى، وبذلك تبدأ الدول في تشكيل تحالفات لمنع الدول الأقوى من السيطرة عليهم،¹⁵ وهو ما يجعل التوازن يتضمن بذل جهد لتحديد الميزة العسكرية لقوة أجنبية مشبوهة، في حين أن التحوط هو نهج أقل استهدافاً حيث تسهل استراتيجية التحوط المشاركة التعاونية مع القوة الأجنبية محل الشبهة.¹⁶

بالتالي يمكن تمييز التحوط عن التوازن من خلال مدى تعقيد كل منهما، حيث يعتمد التوازن على التحالفات استجابة لتصورات الدول حول التهديدات العسكرية، بينما تتطلب استراتيجية التحوط نهجاً أكثر مرونة وتعاونياً مع القوى الكبرى، مما يجعلها أقل حدة في مواجهة التهديدات، وبهذا، يسعى التحوط إلى تجنب المخاطر من خلال عدم الانخراط في مواجهات مباشرة، في حين يتطلب التوازن جهوداً أكبر لتحديد التهديدات العسكرية بشكل مباشر.

وتختلف مسايرة الركب التي تعني الانحياز للدولة مصدر التهديد، بحيث تختار الدولة الضعيفة أن تكون في جانب القوة المهددة، وتسعى الدول التي تعتمد هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الربح فيقول "راندل

شولر-Randall Schuller" بأن مسايرة الركب هي "سعي دولة ما لتتبع مسار دولة كبرى في جميع أفعالها، بشرط أن يكون دورها ثانوياً، حيث تتمكن بذلك من ضمان الأمن أو المنافع الاقتصادية".¹⁷

بالتالي تؤدي استراتيجية المسايرة الى تقلص وزن وهيبة الدولة المطبقة لها، وإن تخلّصت من هيمنة قوة، سرعان ما تجد نفسها تحت نفوذ أخرى، ما يجعلها تدور في حلقة مستمرة من التبعية.¹⁸

يتضمن كل من التوازن والمسايرة ما يلي:

- انخياز واضح من الدولة الضعيفة لدولة أقوى منها.
- قرارات سياسية أحادية الاتجاه إما لمواجهة التهديد (في حالة الموازنة) أو تعظيم الأرباح و/أو تقليل الخسائر (في حالة المسايرة).
- وضع كل البيض في سلة القوى المتحالفة.

ومنه يختلف التحوط عن التوازن والمسايرة في جميع السمات الثلاث، فالتحوط ليس مجرد موقف "متوسط"، بل هو أيضاً موقف "معاكس" و"احتياطي"،¹⁹ ويعتبر استراتيجية وسطية بينهما، بحيث يركز على إنشاء خيارات احتياطية للاستجابة للمخاطر.

ونجد أن إحدى السمات المميزة للتحوط هي أنه يمثل استجابة الدولة ليس لتهديد قائم ولكن لتهديد محتمل أو خطر محتمل، وهذه الخاصية تميز التحوط عن التوازن ومسايرة الركب، لذلك يتم استخدام التحوط عندما ترى دولة ما أن دولة أخرى تمثل خطراً محتملاً في المستقبل وتختار الرد بطريقة تقلل من احتمالية ظهور التهديد وتحققه، وفي نفس الوقت بناء قدراتها على الاستجابة وفقاً لذلك إذا تحقق الخطر المتوقع،²⁰ بالتالي تركز استراتيجية التحوط على التعامل مع المخاطر قبل أن تتحول الى تهديد مباشر.²¹

من خلال ما سبق وكتعريف إجرائي للتحوط يمكن القول بأنه استراتيجية وسطية بين التوازن ومسايرة الركب، فهو وسيلة للتعامل مع المخاطر التي تنتج عن حالة عدم اليقين، ويتم القيام به من خلال اتخاذ إجراءات متضادة في الوقت نفسه للتعامل مع المخاطر المتوقعة، مطبقاً مقولة "لا تضع كل بيضك في سلة واحدة"، لتجنب الخسارة المطلقة، وتتسم الاستراتيجية بالغموض والديناميكية.

3.1 لماذا وكيف تقوم الدول بالتحوط؟

لم يتبلور تصور موحد للتحوط بعد، مما يجعله غامضاً من الناحية النظرية والمفاهيمية، في ظل غياب تعريف دقيق ومعايير واضحة لقياس سلوكه أو تقييم مدى نجاحه،²² فهو سياسة غامضة يتم تنفيذها دون

إعلان، فالقيام بخلاف ذلك من شأنه أن يدعو إلى مقاومة غير مرغوب فيها من القوى الكبرى المتنافسة التي ترفض أن يتم التحوط ضدها، ويهدف التحوط إلى:

- تطوير علاقات قوية مع كل من القوى العظمى المتنافسة (العمل على تحقيق أفضل النتائج).
- تنمية أقصى قدر من الحماية لتعويض المخاطر المتعددة في ظل عدم اليقين (الاستعداد لأسوأ السيناريوهات).
- إبقاء جميع الخيارات مفتوحة للجميع (أطول فترة ممكنة).

يعتبر التحوط استجابة لعدم اليقين، وكلما زاد عدم اليقين، زاد ميل الجهات الفاعلة العقلانية إلى التحوط وكل ذلك مع مراعاة تحديد المخاطر المتعددة المرتبطة بحالات عدم اليقين، فإذا كانت المواقف مؤكدة والمخاطر منخفضة، فلن يكون التحوط ضرورياً، ولكن عندما تكون المخاطر كبيرة والمواقف غير مؤكدة يتم اللجوء إلى التحوط.²³

التحوط مشروط بشكل أساسي بالظروف المتعلقة بتفعيل الاستراتيجية، فإذا تصاعد التنافس بين الدول الكبرى التي تتحوط منها الدول الأصغر وتحول إلى صراع مفتوح سينتهي التحوط وتقع الدول الأضعف في فخ الصراع رغماً عن إرادتها، كما تتخلى الدول عن التحوط أحياناً بإرادتها عندما يصبح الخطر المحتمل تهديداً مباشراً،²⁴ بالتالي هي تستهدف إما التأمين من اللايقينية التي تميز البيئة الدولية، أو موازنة دول النظام الدولي الكبرى القائمة له، بغية التكيف مع سياساتها الخارجية الضبابية التي يجب الاحتياط منها.²⁵

ولتحديد الأسباب التي تدفع الدول للتحوط وكيفية قيامها بالتحوط يمكن وضع تصور كما يلي:

• لماذا تتحوط الدولة؟

العوامل المؤثرة في تحوط الدولة	المخاطر	الفرص
تتحوط الدولة حسب تصورها للمخاطر والفرص	الأمن: تهديد السيادة الوطنية وسلامة الأراضي	الأمن: تعزيز الأمن الوطني وزيادة الاستقرار.

المتعلقة بمهدف التحوط	الاقتصاد: التخوف من التبعية الاقتصادية للدول الأخرى.	الاقتصاد: تعزيز التجارة والتبادل الاقتصادي مع الشركاء الدوليين.
	السياسة المحلية: ضعف القدرة على اتخاذ قرارات سيادية ومستقلة.	السياسة المحلية: تحسين شرعية النظام السياسي عبر التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
تتحوط الدولة حسب تصورها للقيمة الاستراتيجية للسلطات الأخرى والمنظمات الدولية	الشركاء الاستراتيجيين: التقييم الاستراتيجي لقوة الشركاء الدوليين المحتملين في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد، (بهدف تحديد قيمتهم لها).	الشركاء الاستراتيجيين: توسيع العلاقات مع القوى الدولية لتحقيق التوازن وتعزيز الفرص الأمنية والاقتصادية.

• كيف تتحوط الدولة؟

العامل	الاستراتيجية المستخدمة للتحوط
عمق المشاركة السياسية والعلاقات السياسية مع القوى المتنافسة	تعزيز الزيارات السياسية وزيادة عدد وعمق الاتفاقيات مع القوى المتنافسة لتقوية العلاقات الدبلوماسية وتحقيق التوازن.
عمق المشاركة الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية مع القوى المتنافسة	تنويع العلاقات الاقتصادية من خلال التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، التعاون في البنية التحتية، والسياحة لضمان تدفق المصالح الاقتصادية من جميع الأطراف.
حالة موازنة محدودة للعلاقات الأمنية (المواجهة)	التحوط من خلال الموازنة الداخلية: بناء القدرات الاقتصادية والعسكرية لمواجهة التحديات .

الموازنة الناعمة: تعزيز الشراكات غير العسكرية مع الدول والمنظمات الدولية.	
التعاون من خلال توقيع اتفاقيات أمنية وسياسية لتعزيز الأمان والاستقرار مع القوى المستهدفة في التحوط، وذلك لتجنب المواجهة المباشرة.	حالة التعاون في العلاقات الأمنية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى كتاب:

-Alfred Gerstl, Hedging Strategies in Southeast Asia ASEAN, Malaysia, the Philippines, and Vietnam and their Relations with China (New York: Routledge, 2022), P.24.

ويرى "شانغ كويك" بأن الدليل على ممارسة الدول للتحوط يعود الى قياس ثلاثة معايير يكون سلوك التحوط واضحا عندما تكون هذه المعايير قابلة للملاحظة:

- 1- بذل الجهود لتجنب الانحياز، أو زيادة التصريحات التي تؤكد على "عدم الانحياز".
- 2- ظهور علامات متناقضة مثل الإذعان والتحدي.
- 3- الميل إلى التنويع، أو الحفاظ على استقلال السياسة، أو إبقاء الخيارات مفتوحة.²⁶

ثانيا: تحوط دول جنوب شرق آسيا ضد التنافس الأمريكي-الصيني في المنطقة

1. جنوب شرق آسيا

تمتد منطقة جنوب شرق آسيا من المحيط الهادئ شرقا الى خليج البنغال غربا، ومن الصين شمالا الى المحيط الهندي وأستراليا جنوبا،²⁷ وهذه المنطقة تتكون من احدى عشرة دولة،²⁸ بعد تحريرها من الاستعمار عقب الحرب العالمية الثانية، تبنت دول المنطقة نهجا مشتركا يرفض التدخل الخارجي، بدءا من مؤتمر باندونغ (1955) وحركة عدم الانحياز، عقب ذلك اتفقت دول جنوب شرق آسيا على تأسيس منظمة الآسيان في عام 1967، لتعزيز قدرتها الجماعية على مواجهة التدخلات الخارجية، وقد انضمت إلى المنظمة جميع دول المنطقة باستثناء تيمور الشرقية،²⁹ ويعمل الأعضاء على أساس معايير "عدم استخدام القوة والتسوية السلمية للنزاعات، والحكم الذاتي الإقليمي والاعتماد على الذات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية"، ويعتمد تعاونهم ونهجهم في حل المشكلات الإقليمية على المفهوم الغامض لطريقة رابطة أمم

جنوب شرق آسيا، والتي تُفهم عادة على أنها "عملية صنع القرار التي تتميز بدرجة عالية من التشاور والإجماع".

مع نهاية الحرب الباردة، تصاعدت التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب، ما برر استمرار التواجد الأمريكي، في وقت أخذ فيه الصعود الصيني أبعاداً متعددة، سيما مع اعتبار بكين للمنطقة جزءاً من مجال نفوذها الحيوي،³⁰ ونتيجة لهذا الحضور المزدوج، أصبحت جنوب شرق آسيا ساحة مركزية للتنافس بين الولايات المتحدة والصين.

2. التواجد الصيني-الأمريكي في جنوب شرق آسيا

1.2 التواجد الصيني في جنوب شرق آسيا

الصين الصاعدة في النظام الدولي ومع تنامي قوتها راهنت على دبلوماسية الجوار، حيث أكدت أنها ستأخذ رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) كأولوية، فالمنطقة تعد الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للصين، ومن الناحية الجيوسياسية تعتمد الصين على النفط الخام الذي يتم شحنه عبر مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي، ومن الناحية الاقتصادية أصبحت (آسيان) منذ عام 2020 أكبر شريك تجاري للصين، كما يمر مشروع الحزام والطريق عبر دول وبحار المنطقة.³¹

وقد شهد التعاون الاقتصادي بين الصين ودول آسيان نموا ملحوظا، إذ ارتفعت التجارة بين الجانبين من 8.36 مليار دولار عام 1991 إلى 280 مليار دولار عام 2011، وأسهمت منطقة التجارة الحرة بين آسيان والصين (ACFTA)، القائمة على اتفاقية التعاون الاقتصادي الشامل، في خفض الرسوم الجمركية على نحو 90% من الواردات بين الصين والدول الأعضاء، ما عزز الاندماج الاقتصادي، وسعت دول آسيان إلى إشراك الصين بدلا من مواجهتها كتهديد، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد بقوله: "لماذا ينبغي لنا أن نخشى الصين؟ إذا اعتبرت بلدا ما عدوك المستقبلي، فإنه يصبح عدوك الحالي"، وقد ترافقت هذه الانفتاحات الاقتصادية مع استمرار الوجود الأمريكي في المنطقة، المدعوم من غالبية دول جنوب شرق آسيا كمصدر توازن استراتيجي.³²

وبالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، فإن الأرباح من التعاون الاقتصادي مع الصين كبيرة، جميع دول آسيان أعضاء في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، كما بلغت التجارة بين أعضاء الآسيان والصين 685.28 مليار دولار في عام 2020، بالإضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

للصين في المنطقة آخذة في الارتفاع، من متوسط سنوي قدره 6.9 مليار دولار في الفترة (2011-2015) إلى 11.5 مليار دولار في الفترة (2016-2020).

وفي عام 2019، من بين أكبر عشرة مستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج للصين ضمن مبادرة الحزام والطريق، كانت سبع دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، واستحوذت رابطة دول جنوب شرق آسيا على أكثر من 60% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج في طريق مبادرة الحزام والطريق، كما تعد الاستثمارات الصينية ضمن إطار المبادرة مهمة أيضا لمحاولاتها تحسين أمن الطاقة من أجل تقليل الاعتماد على طريق مضيق ملقا.³³

الشكل 2: استثمارات الصين في الآسيان (1996-2018)³⁴

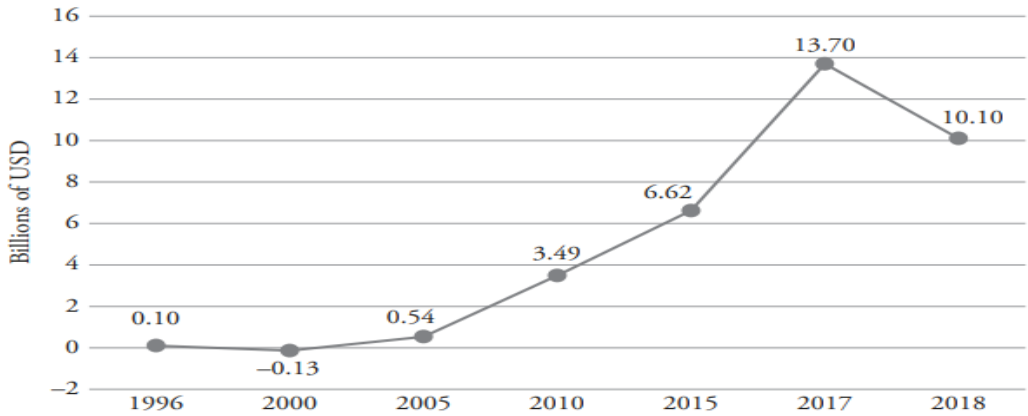


Figure 5.11 Chinese investment in ASEAN, 1996–2018

Source: ASEAN Focus; Financial Times

المصدر: David Shambaugh, 2017, where great powers meet "America and China in Southeast Asia", Oxford University Press, P168, New York.

2.2 التواجد الأمريكي في جنوب شرق آسيا

تغطي منطقة جنوب شرق آسيا بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة كما تشكل الممرات البحرية في المنطقة أهمية بالغة لحرية حركة القوات الأمريكية بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي، وتشكل شريان الحياة لحلفائها في المنطقة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وأستراليا.

تعد رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في مجال السلع، وتمثل إحدى الوجهات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي، وقد أكدت الوثائق

الاستراتيجية الصادرة عن المؤسسات الرسمية الأمريكية خلال إدارتي الرئيسين دونالد ترامب وجو بايدن على الأهمية المحورية التي تحتلها آسيان ضمن الهيكل الإقليمي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، مع الإشارة إلى التزام متزايد من جانب الولايات المتحدة بتعزيز الشراكة الاقتصادية والدبلوماسية مع دول الرابطة بدرجة غير مسبقة³⁵.

تحتفظ معظم جيوش دول جنوب شرق آسيا بعلاقات واسعة النطاق مع القوات المسلحة الأمريكية، وتعد العلاقة الأمنية والدفاعية الأقوى مع سنغافورة، تليها إندونيسيا ثم ماليزيا، في حين شهدت العلاقات مع كل من فيتنام وبروناي تحسناً في السنوات الأخيرة، وفي الوقت ذاته تسعى الولايات المتحدة إلى معالجة التوترات في علاقاتها العسكرية مع كل من تايلاند والفلبين، في إطار جهودها للحفاظ على شبكة تحالفات وشراكات مستقرة في المنطقة، وفي كل هذه الحالات، هناك تدريب مشترك مكثف وعمليات تبادل للتعليم العسكري المهني، وعمليات نقل المعدات وتمارين المبيعات المشتركة، ومشاركة القادة رفيعي المستوى، في بعض الحالات (ماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند)، ينتشر أفراد عسكريون أمريكيون داخل البلاد، وهناك استخدام أمريكي للقواعد والمرافق العسكرية للدولة المضيفة.

تضمن المساعدة الأمنية الأمريكية المقدمة إلى دول جنوب شرق آسيا ثلاثة مكونات: برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET)، وبرنامج المبيعات والتمويل العسكري الأجنبي (FMS/FMF)، وبرنامج المواد الدفاعية الزائدة (EDA)، وتجري الولايات المتحدة مناورات عسكرية ثنائية مع جميع دول جنوب شرق آسيا باستثناء لاوس وميانمار، وقد نظمت البحرية الأمريكية في 2019 مناورة متعددة الجنسيات جمعت دول الآسيان في خليج تايلاند وبحر الصين الجنوبي.

وعبر برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS)، تقوم الولايات المتحدة ببيع ونقل وصيانة أنظمة تسليح مختلفة لجيوش دول المنطقة، إلى جانب مشاركتها في عدد من الفعاليات الدبلوماسية والدفاعية متعددة الأطراف، بما في ذلك اجتماع وزراء دفاع آسيان (ADMM+)، ومنتدى آسيان الإقليمي (ARF)، ومنتدى آسيان البحري، وحوار شانغريلا، فضلاً عن مجموعة من الحوارات الدفاعية والأمنية الثنائية.

وعليه، يتجلى الانخراط الأمريكي العميق في المجالين الأمني والعسكري في جنوب شرق آسيا، من خلال شبكة واسعة من العلاقات الدفاعية الثنائية، وحددت استراتيجية الأمن في منطقة المحيطين الهندي

والهادئ لعام 2019 أن "الولايات المتحدة تعطي الأولوية لعلاقات [دفاعية] جديدة مع فيتنام وإندونيسيا وماليزيا"، بالإضافة إلى هذه الأولويات الجديدة نسبيا، تحتفظ الولايات المتحدة بتحالفات طويلة الأمد مع الفلبين، وتايوان، وشراكة دفاعية عميقة مع سنغافورة.³⁶

ثانيا: التحولات الاستراتيجية في جنوب شرق آسيا

1. التنافس الصيني-الأمريكي في جنوب شرق آسيا

يشكل الصعود السريع للصين في ظل غياب قوة إقليمية منافسة، دافعا أساسيا لتوسيع نفوذها في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يتعارض مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وتُعد دول جنوب شرق آسيا مجتمعة خامس أكبر اقتصاد عالمي، كما تمثل الوجهة الأولى للاستثمارات الأمريكية في آسيا، بإجمالي يقدر بـ 329 مليار دولار، وهو ما يفوق الاستثمارات الأمريكية في الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند مجتمعة، وما يؤكد ذلك وجود أكثر من 4200 شركة أمريكية تنشط في المنطقة، مستفيدة من قاعدة المستهلكين الواسعة والأسواق المفتوحة.

وقد صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون"، بأن مستقبل السياسة الأمريكية سيتشكل في آسيا، مما يفسر اهتمام واشنطن المتزايد بالمنطقة، ولا سيما بحر الصين الجنوبي، الذي يعد نقطة تقاطع استراتيجية لمصالح كل من الصين والولايات المتحدة، هذا البحر غني بالموارد، ويُعد مسارا حيويًا للتجارة البحرية العالمية³⁷، وتتنازع السيادة عليه كل من الصين وتايوان، إلى جانب عدة دول في آسيان مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا وقد تصاعدت الخلافات بسبب سعي الصين إلى بسط نفوذها البحري وتعزيز سيطرتها على الممرات والجزر الاستراتيجية، مستغلة غياب ترسيم واضح للحدود البحرية.³⁸

فضلا عن وجود رغبات بتوسيع مجالها البحري ورفض التضييق عليها في الممرات البحرية، لذلك الأوضاع سعت الولايات المتحدة الى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة فاذا نجحت الصين في تأكيد سيادتها في بحر الصين الجنوبي فسوف تكون قادرة على التغلغل بعمق في جنوب شرق آسيا والهيمنة على دول المنطقة والسيطرة على ممرات بحرية مهمة وهو الوضع الذي يقوض ويضر المصالح الأمريكية في المنطقة.

نتيجة لذلك، كثفت الولايات المتحدة وجودها العسكري في المنطقة، خشية أن يؤدي نجاح الصين في فرض سيادتها البحرية إلى إخلال استراتيجي لصالحها على حساب النفوذ الأمريكي، ورغم إعلان واشنطن تبني موقف "محايد" يركز على حماية حرية الملاحة، فإنها تبقى منحازة لأطراف حليفة في النزاع، وتوظف التوترات الإقليمية للحد من تمدد الصين واستعادة التوازن الاستراتيجي.³⁹

في حين تعد مبادرة الحزام والطريق الصينية من أبرز الاستراتيجيات، التي ستربط قارات العالم الثلاث بطريق تجاري اقتصادي بري وبحري، وتهدف الصين من خلال الاستثمارات الضخمة الى توسيع نفوذها وتقديم نموذج تنموي بديل عن النموذج الغربي، لاسيما في الدول الآسيوية التي استثمرت الصين في تحسين بنيتها التحتية⁴⁰، وهو ما سيقوض من النفوذ الأمريكي في المنطقة، حيث قام نائب الرئيس الأمريكي "مايك بنس" في قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) سنة 2018، بتوجيهه عدة اتهامات إلى الصين ركز فيها على الممارسات التجارية الصينية غير العادلة واستخدام "دبلوماسية الديون" للتحكم بسيادة دول مبادرة الصين "الحزام والطريق".⁴¹

وإلى جانب الاستثمارات، طوّرت الصين أدواتها الدبلوماسية عبر تقديم مساعدات خارجية غير مشروطة، ما جعلها شريكا مفضلا لدول تعاني من توتر في علاقاتها مع واشنطن، وأسهم في ترسيخ نفوذها في المنطقة، فعلى العكس غالبا ما تقترن المساعدات الأمريكية بشروط تتعلق بالديمقراطية والبيئة والحكومة، ما يجعل بعض دول المنطقة تنظر إلى الصين كشريك أقل تدخلا وأكثر نفعا.⁴²

2. تحوط دول جنوب شرق آسيا

نظرا لزيادة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في جنوب شرق آسيا، ساد افتراض بأن دول المنطقة ستبني إما استراتيجية التوازن لمواجهة التهديد الصيني، أو استراتيجية مسايرة القوة الصاعدة بالانخراط في الفلك الصيني على حساب العلاقات مع واشنطن، ووفقا لهذا التصور، فإن اشتداد المنافسة بين القوتين العظميين يقلص من فرص عدم الانحياز، غير أن الواقع أظهر خلاف ذلك؛ فقد اختارت دول جنوب شرق آسيا استراتيجية التحوط، التي مكنتها من توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الصين، بالتوازي مع تعزيز شراكاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، مما وفر لها هامشا أوسع للمناورة وسط بيئة دولية تتسم بالغموض وعدم اليقين.⁴³

رغم أن استراتيجية التحوط تمارس في مناطق عدة، فإنها تعد أوثق ارتباطا بجنوب شرق آسيا، حيث تستخدم لفهم سلوك دول المنطقة في ظل تنافس القوى الكبرى، ويرجع هذا الارتباط إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

أولا، يرتبط التحوط بنظرية انتقال القوة؛ فصعود الصين وتراجع الهيمنة الأمريكية يخلق بيئة غير مستقرة يصعب التنبؤ بها، مما يجعل التحوط خيارا عقلانيا مقارنة باستراتيجيات التوازن أو مسايرة القوة الصاعدة.

ثانيا، تعكس استراتيجية التحوط استجابة لتعددية قطبية متصاعدة، تتسم بتغير التحالفات وغياب الضمانات، مما يدفع الدول لتعزيز أمنها دون الانجرار لانهيازات قد تضر باستقلالها الاستراتيجي.

ثالثا، يرتبط التحوط بطبيعة الهيكل الأمني الآسيوي، الذي يتسم بالتعقيد والتشابك، ويفهم على أنه شبكة من العلاقات متعددة المستويات تتميز بالسيولة العالية والحساسية المتبادلة، تحكم هذه الشبكة تسلسلات هرمية متعددة تشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية والثقافية، ما يجعل سلوك الدول في المنطقة أكثر مرونة وتفاعلية.

بناء على هذه العوامل الثلاثة، يمكن فهم التحوط كاستراتيجية متجذرة في واقع العلاقات الآسيوية، ليس فقط كرد فعل على التنافس بين القوى الكبرى، بل كخيار مستمر تفرضه طبيعة البيئة الإقليمية المتغيرة.⁴⁴

تبنت الآسيان استراتيجية التحوط، وتمكنت من فرض نفوذها من خلال قدرتها على إشراك كل القوى الكبرى في الصيغ المتعددة الأطراف التي أسستها، لذلك فهي تنظر إلى خسارة مركزيتها الإقليمية على أنها الخطر الاستراتيجي الأساسي، الذي سيتزايد بمجرد اختيار التحالف مع الصين أو أمريكا.

بالتالي ولضمان استقلالها الاستراتيجي ومركزيتها تلجئ دول المنظمة إلى اتباع استراتيجية التحوط تجاه كلتا القوتين العظميين، ومع ذلك وبسبب المنافسة المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة، فإن الآسيان في وضع شائك إذا أصبحت احدهما القوة المهيمنة، ولكي تنجح في تحوطها فإنها تحتاج إلى المشاركة النشطة مع القوى العظمى الأخرى.⁴⁵

دول المنطقة مثل اندونيسيا وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام تعمل على تأمين نفسها من خلال التعاون الأمني مع الولايات المتحدة ضد التأثيرات الاستراتيجية السلبية الناجمة عن صعود الصين، بتعزيز استقلالهم الاستراتيجي والحد في الوقت نفسه من ضعفهم من خلال تنويع علاقاتهم السياسية والاقتصادية والأمنية.⁴⁶

فمن خلال استراتيجيات التحوط الشاملة يمكن لدول جنوب شرق آسيا أن تحمي بطريقة شبه انتهائية الفوائد الاقتصادية والأمنية الحالية والمستقبلية من هدف التحوط، مع الحفاظ على خيارات التأمين الخاصة بها، وبالتالي يمكن للدولة المتحوطة أن تتبع كلا من خيار "الحد من المخاطر" و "تعظيم العائدات" ضمن استراتيجية واحدة.⁴⁷

وفي استراتيجيتها التحوطية تجاه الصين، تستخدم دول جنوب شرق آسيا ممثلة برابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) المشاركة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، فضلا عن التوازن الناعم مع التركيز على الوسائل المؤسسية وسلوك المواكبة الضعيف والمحدود، ورغم أن رابطة دول جنوب شرق آسيا تسعى إلى إقامة علاقات شاملة الاتجاهات في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن، فإن المشاركة النشطة من جانب الصين الصاعدة قوية بشكل خاص، وأقوى من مشاركة الولايات المتحدة.

ويرجع ذلك إلى مجموعة المخاطر والفرص الكبيرة التي تقدمها الصين، حيث تنظر رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى الصين باعتبارها شريكا استراتيجيا لا غنى عنه ويقدم فوائد اقتصادية من خلال مبادرة الحزام والطريق، ولكنه يشكل أيضا مخاطر على مركزية الآسيان وعلى الاقتصادات الوطنية.

وقد قدمت مبادرة الحزام والطريق دفعة إضافية للعلاقات الاقتصادية بين الصين وجنوب شرق آسيا، وفي المجال الاقتصادي، تتبع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بوضوح منطق مشاركة كافة القوى الكبرى والحفاظ على العلاقات الشاملة من أجل تعظيم الفوائد الاقتصادية، بالتالي فإن تعزيز اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف، يقلل من خطر الاعتماد على الصين.

وفيما يتعلق بالنزاع في بحر الصين الجنوبي، فإن لدى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) تصورا واقعيا للمخاطر التي تمثلها الصين على السلام والاستقرار في المنطقة، على الرغم من أن الصين لم يتم ذكرها صراحة أو فضحها في خطاب الآسيان.

وللتخفيف من هذه المخاطر، تعمل رابطة دول جنوب شرق آسيا على إشراك الصين سياسياً ودبلوماسياً في منتديات الرابطة، وبشكل خاص في المحادثات الثنائية حول مدونة قواعد السلوك الإقليمية، وبصرف النظر عن هذه الوسائل التعاونية، تطبق رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) أيضاً تدابير المواجهة، ويتضمن الأخير مفاوضات مدونة قواعد السلوك التي تمارس ضغوطاً دبلوماسية على الصين لتتصرف كصاحب مصلحة مسؤول.

والعنصر الآخر هو تدويل بحر الصين الجنوبي، وتوضح المناورات البحرية بين رابطة دول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة هذا النهج، في حين تؤكد مناورات آسيان والصين على أن الرابطة لا تنحاز إلى أي من القوتين العظميين.⁴⁸

ترحب دول جنوب شرق آسيا بالتزام الولايات المتحدة تجاه حلفائها، لكنها تتردد في الانخراط الكامل في تحالف يستهدف الصين بشكل مباشر، إذ تفرق بين احتواء عدوانية الصين والتصدي لها كقوة صاعدة، لذلك تحرص على تعزيز شراكاتها مع الولايات المتحدة دون المساس بعلاقاتها المستقرة مع بكين، ساعية إلى تجنب الاستقطاب الإقليمي وتنامي التوترات.

منذ عام 2017، بدأ يظهر تراجع الالتزام الأميركي في المنطقة، خاصة بعد انسحاب إدارة ترامب من اتفاقيتي الشراكة عبر المحيط الهادئ وباريس للمناخ، في مقابل بروز الصين كفاعل أكثر حضوراً عبر أدوارها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية. وبعكس الافتراض التقليدي الذي يرى في واشنطن ملاذاً للدول الصغيرة ضد الصين، اختارت دول جنوب شرق آسيا استراتيجية التحوط لمواجهة مجموعة واسعة من المخاطر: تنامي القوة الصينية، غموض الالتزام الأميركي، وعدم قابلية العلاقات الثنائية للتنبؤ. تقوم هذه الاستراتيجية على التوازن الانتقائي، من خلال مزيج مدروس من المقاومة والتعاون. إذ تتبنى الدول مواقف معارضة للقوى الكبرى بحدود، وتقابلها بإشارات تعاون، أو العكس، بهدف الحفاظ على استقلالية القرار وتوسيع هامش المناورة.⁴⁹

ومن الأمثلة على هذا النهج رد فعل إندونيسيا وماليزيا الحذر على إعلان اتفاقية أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (AUKUS) واتفاق الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية في سبتمبر 2021،

وأعربت إندونيسيا عن قلقها العميق "إزاء استمرار سباق التسلح واستعراض القوة في المنطقة"، داعية أستراليا "إلى الحفاظ على التزامها تجاه السلام والاستقرار والأمن الإقليميين وفقا لمعاهدة الصداقة والتعاون.

وبالمثل، أعربت ماليزيا عن تحفظاتها بشأن إنشاء AUKUS لمواجهة الصين الصاعدة، محذرة من أنها ستؤدي إلى "سباق تسلح نووي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ" و"استفزاز القوى الأخرى للتصرف بشكل أكثر عدوانية في المنطقة، وخاصة في بحر الصين الجنوبي.⁵⁰

في ماي 2021، أجرت إندونيسيا والصين مناورات بحرية مشتركة، وفي جوان من نفس العام، عقدا اجتماعهما الافتتاحي للحوار الثنائي رفيع المستوى، وفي شهر أوت أطلقت إندونيسيا والولايات المتحدة أكبر تدريباتهما العسكرية للدفاع عن الجزر بالقرب من جزر سومطرة وسولاويسي وبورنيو.

وسنغافورة أيضا ظلت تلجأ إلى التحوط طوال فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد قامت بتطوير أساليب متعددة للتعامل مع حالات عدم اليقين والتغلب على المخاطر المتعددة التي قد تعرض أمنها واستقلالها للخطر، وقد استضافت الدولة الأصول العسكرية الأمريكية منذ عام 1990، وتحافظ على تحالف استراتيجي قوي معها، بينما تتحدى إرادة الصين في عدة مراحل، ومع ذلك وفي الوقت نفسه، قامت بإقامة علاقات اقتصادية مثمرة وحافظت على حوار وعلاقات وثيقة مع الصين، وواصلت مشاركة متقدمة وواسعة النطاق مع مبادرة الحزام والطريق، جعلت منها نقطة لتوسيع العلاقات الدفاعية مع الصين، حتى مع الاستمرار في المشاركة واستكشاف مجموعة واسعة من الشراكات الأمنية (بما في ذلك التعاون السبراني وسلسلة التوريد) مع القوى الأخرى.⁵¹

الجدول 2: أهداف التحوط لدول جنوب شرق آسيا

نحو	الأمن: أ. تعزيز العلاقات الاستراتيجية لتجنب التخلي عنها
الولايات المتحدة	ب. تعزيز الحكم الذاتي لتجنب الوقوع في شرك التبعية
الأمريكية	الاقتصاد: توفر الولايات المتحدة فائضا تجاريا واستثماريا

الأمن: أ. اشراك الصين للحد من مخاطر الصين (القوة المراجعة) ب. تحسين العلاقات لتجنب الصراع وتحقيق السلام الاقتصاد: توفير الصين لسوق التصدير، وسلسلة التوريد، والقروض الميسرة والمنح	نحو الصين
---	------------------

المصدر: من اعداد الباحثة

لا ترى معظم دول جنوب شرق آسيا في الصين تهديدا مباشرا، بل مصدرا محتملا للخطر، وتسعى لموازنته من خلال تعزيز قدراتها الدفاعية، مع تنمية علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة والائتراط الاقتصادي مع الصين، بما يعكس استراتيجية تحوط متوازنة، فعلى سبيل المثال:

- قامت ماليزيا بترقية مكانتها في مناورة كوبرا جولد العسكرية التي بدأتها الولايات المتحدة من مراقب إلى مشارك في عام 2010، كما أجرت ماليزيا والصين في عام 2015 أول تدريب ميداني مشترك لهما، والذي كان أكبر تدريب ثنائي مشترك في ذلك الوقت، كما رفعت علاقاتها مع بكين إلى شراكة استراتيجية شاملة في عام 2013 ووقعت اتفاقية شراكة شاملة مع واشنطن في عام 2014

- بالنسبة لاستراتيجية فيتنام هي لا تهدف إلى استعداد الصين بشكل مباشر، وكانت زيارة الرئيس الفيتنامي "ترونج تان سانغ" للولايات المتحدة في 2013، والتي أدت إلى إقامة شراكة شاملة بين البلدين، سبقتها زيارته لبكين في يونيو من نفس العام، وبالمثل فإن الزيارة التاريخية للأمين العام للحزب الشيوعي الفيتنامي "نخوين فو ترونج" إلى الولايات المتحدة في عام 2015، تمت موازنتها بزيارته للصين قبل ثلاثة أشهر، وزيارة "شي جين بينغ" إلى هانوي في وقت لاحق من ذلك العام، وقد تحسنت العلاقات العسكرية بين فيتنام والولايات المتحدة، وهو ما تجلى في رفع الحظر على مبيعات الأسلحة الأمريكية 2016، وزيارة حاملة الطائرات يو إس إس كارل فينسون عام 2018، مما يمثل أكبر وجود للقوات الأمريكية في البلاد منذ نهاية حرب فيتنام.

- ويعد أفضل مثال على استراتيجية التحوط في جنوب شرق آسيا هو سلوك سنغافورة، وتتمثل استجابتها للخطر الذي تمثله الصين في مزيج من المشاركة السياسية والاقتصادية معها، في حين تعمل في الوقت نفسه على تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة في المجال العسكري.⁵²

- في حين تتحوط اندونيسيا من خلال المشاركة بسبب العلاقات الاقتصادية المتنامية بينها وبين الصين، وتحقيق التوازن الناعم لضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي؛ ويساعد التحوط أيضا على تعزيز موقع إندونيسيا القيادي في جنوب شرق آسيا وظهورها كقوة متوسطة ويوفر نطاقا أوسع من الخيارات الدبلوماسية.⁵³

وبالتمتع في هذه الأمثلة، يتضح أن دول جنوب شرق آسيا لا تتبع نمطا موحدا، بل تمارس التحوط بدرجات وأساليب متفاوتة، تعكس أولوياتها الداخلية، ورغم اختلاف الأدوات، إلا أن الهدف المشترك هو الحفاظ على هامش مناورة يسمح بالاستفادة من الطرفين الصيني والأمريكي، دون الوقوع في فخ الانحياز الصريح.

خاتمة:

تُظهر دراسة التحوط الاستراتيجي في جنوب شرق آسيا أنه لم يعد مجرد خيار ظرفي أو تكتيك قصير الأمد، بل أصبح نمطا مستقرا وبنويا في سلوك السياسة الخارجية لدول المنطقة، يعكس استجابتها الواقعية لمعادلة قوى غير مستقرة، ففي ظل تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وانعدام اليقين بشأن مستقبل التوازن الإقليمي، لجأت معظم دول المنطقة إلى استخدام التحوط كاستراتيجية تسمح لها بتجنب الانحياز الصريح لأي من القوتين، مع تعظيم مكاسبها، وتقليل مخاطر الصراع.

ساهمت طبيعة البيئة الإقليمية المعقدة، والتشابك الاقتصادي مع الصين، مقابل الضمانات الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة، في ترسيخ التحوط كخيار يحفظ للدول الصغيرة والمتوسطة هامشا من الاستقلالية والمناورة، كما أظهر التحليل أن التحوط لا يقضي مفاهيم مثل التوازن أو مسايرة الركب، بل يتكامل معها ضمن مقارنة مرنة وديناميكية تتيح تعدد الشركاء وتفكيك القضايا.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن التحوط سيظل سمة بارزة في تفاعلات دول جنوب شرق آسيا في المستقبل المنظور، ما لم يحدث تحول جذري في طبيعة النظام الدولي أو في بنية علاقات القوى الكبرى مع دول الإقليم، وبالتالي فإن فهم هذا النمط ضروري لتحليل السلوك الخارجي للدول الصغيرة في سياقات التنافس الاستراتيجي العالمي.

الهوامش:

¹ Alfred Gerstl, Hedging Strategies in Southeast Asia ASEAN, Malaysia, the Philippines, and Vietnam and their Relations with China, (New York: Routledge, 2022), P 19.

² Cheng-Chwee Kuik, "getting hedging right: a small-state perspective", China International Strategy Review, Vol03/ N03, Malaysia (2021), P 02.

³ Alfred Gerstl, Op.cit, P 18.

⁴ Ibid, P 19.

⁵ Pavle Nedić, "Hedging Strategy as a Response to the United States-China Rivalry: The Case of Southeast Asia", the Review of International Affairs, Vol73/ N1185 (2022), P 95.

⁶ أيمن إبراهيم الدسوقي، "التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات، المجلد 54 / العدد 219 (2019)، ص 33.

⁷ Cheng-Chwee Kuik, Op.cit, P 14.

⁸ Muhammad Usman Askari & Muhammad Tahir, "Vietnam and Philippines' Hedging against China in the South China Sea: Economic and Security Perspectives", Pakistan Journal of Social Research, Vol03/ N04 (2021), P 122.

⁹ أيمن إبراهيم الدسوقي، "التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، ص 30.

¹⁰ أيمن إبراهيم الدسوقي، علا رفيق، "التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأميركية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شوهدي في: 2025/06/15، أنظر:

<https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Strategic-Hedging-in-Iran-Policy-toward-US.aspx>

¹¹ أيمن إبراهيم الدسوقي، "التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، ص 30.

¹² المرجع نفسه، ص 31.

¹³ أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأميركية، مرجع سبق ذكره.

¹⁴ أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ص 32.

¹⁵ عدنان عبد الله العنزي، "التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدول الصغيرة - دولة الكويت دراسة حالة -"، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، المجلد 33/ العدد 09 (2022)، ص 781.

¹⁶ Alfred Gerstl, Op.cit, P 19.

¹⁷ عدنان عبد الله العنزي، ص 783.

¹⁸ محمود فارس تركي، "استراتيجية المسايرة والسياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 11 / العدد 40 (2019)، ص 92.

¹⁹ Cheng-Chwee Kuik, Op.cit, P 14.

²⁰ Pavle Nedić, Op.cit, P 96.

²¹ Alfred Gerstl, Op.cit, P 19.

²² Ibid, P 17.

²³ Cheng-Chwee Kuik, Op.cit, P 14.

²⁴ Cheng-Chwee Kuik, 2023, "Southeast Asia hedges between feasibility and desirability", East Asia forum, 04/07/2023, seen it at: 01/04/2025 in: <https://www.eastasiaforum.org/2023/07/04/southeast-asia-hedges-between-feasibility-and-desirability/>

²⁵ أيمن إبراهيم الدسوقي، التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

²⁶ Cheng-Chwee Kuik, 2020, Hedging in Post-Pandemic Asia: What, How, and Why?, The Asan Forum, seen it at: 01/04/2025, In:

<https://theasanforum.org/hedging-in-post-pandemic-asia-what-how-and-why/>

²⁷ Peter A Coclanis, Opinion–Southeast Asia: global rock star in waiting, article, 18/03/2021, seen it: 10/05/2025, in: <https://www.e-ir.info/2021/03/18/opinion-southeast-asia-global-rock-star-in-waiting/>

²⁸ Aurel Croissant, Philip Lorenz, Comparative Politics of Southeast Asia an Introduction to Governments and Political Regimes, (eBook: Springer, 2018), P.01.

²⁹ أسماء باهي، رضا شوادرة، "التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين (2009–2020)", المجلة الدولية للبحوث السياسية، المجلد 06 / العدد 01 (2022)، ص 467.

³⁰ Pavle Nedić, Op.cit, P 98.

³¹ Zha Wen, "Southeast Asia amid Sino-US Competition: Power Shift and Regional Order Transition", the Chinese Journal of International Politics, Vol16/ N02 (2023), P 242.

³² Pavle Nedić, Op.cit, P 99.

³³ Cheng-Chwee Kuik, Op.cit, P 101.

³⁴ David Shambaugh, where great powers meet "America and China in Southeast Asia", (New York: Oxford University Press, 2020), P 168.

³⁵ Zha Wen, Op.cit, P 242.

³⁶ David Shambaugh, Op.cit, P 87.

³⁷ أسماء باهي، رضا شوادرة، التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين (2009-2020)، ص 469.

³⁸ Pavle Nedić, Op.cit, P.99.

³⁹ أسماء باهي، رضا شوادرة، التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين (2009-2020)، ص 472.

⁴⁰ شريفة كلاع، "مبادرة الحزام والطريق الصينية: الدوافع، الامتداد، التداعيات"، مجلة أبحاث، المجلد 06 / العدد 02 (2021)، ص 466.

⁴¹ See Seng Tan, Consigned to hedge: south-east Asia and America's 'free and open Indo-Pacific' strategy, International Affairs, 2020, P.135.

⁴² أسماء باهي، رضا شوادرة، التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين (2009-2020)، ص 470.

⁴³ Fang Songying, Xiaojun, Li, "Southeast Asia under Great-Power Competition: Public Opinion about Hedging in the Philippines", Journal of East Asian Studies, Vol22/ N03 (2022), P 04.

⁴⁴ Pavle Nedić, Op.cit, P 97.

⁴⁵ Alfred Gerstl, Op.cit, P 24.

⁴⁶ Ibid.P 15.

⁴⁷ Ibid.P 19.

⁴⁸ Alfred Gerstl, Op.cit, P 24.

⁴⁹ أسماء باهي، الصعود الصيني وأثره على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا (2013-2023)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2 (2024)، ص 265.

⁵⁰ Cheng-Chwee Kuik, Op.cit. P 13.

⁵¹ Ibid. P 12.

⁵² Pavle Nedić, Op.cit, P 102.

⁵³ Bibek Chand, Zenel Garcia, Kevin Modlin, "Southeast Asian Hedging and Indo Japanese Strategies for Regional Balance Managing China's Rise", Journal of Indo-Pacific Affairs (2019), P 37-38.